الأزمة الاقتصادية المزمنة في العراق والمشروع الاقتصادي الوطني البديل

صبري زاير السعدي(*)

خبير ومستشار اقتصادي عراقي.

تمهيد

لم يَعُدْ خافيًا وغامضًا، في العراق اليوم، فَرْض التَحَوّل القَسْرِي والمُفْتَعَل نحو اقتصاد السوق منذ الاحتلال في نيسان/أبريل عام 2003، وتَحمُّل المواطنين نتائجه الكارثية المتمثلة بالفشل الاقتصادي المقترن بالفساد وتبديد الثروة النفطية والموارد العامة. لقد كانت قرارات التحول قَسْرِيَةً، لأنها صادرة من قيادة الاحتلال الأجنبي ولم تعبّر عن رأي الشعب، وكانت مُفتَعَلَةً، لأنها لا تلائم تفعيل مؤسسات السوق وآلياتها التنافسية «الغائبة»، وبتقدير صحيح لإمكانات القطاع الخاص المحدودة جدًا من جهة، ومن جهة أخرى، لم تأخذ في أولويات إعادة تشييد البنية الأساسية الاقتصادية المدمرة واستعادة الخدمات الاجتماعية العامة المنهارة. ولأن الملكية العامة للثروة النفطية، الناضبة والمعرّضة للتقلبات الخارجية السلبية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية، توفر المصدر الوحيد للعملة الأجنبية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي والاستيراد، فإن تبديدها بحجة التحول نحو اقتصاد السوق، أصبح نقْمَة تمثلت بتفاقم الأزمة الاقتصادية المزمنة والانقياد نحو حافات الانهيار. وإذ تَتكَرس أسباب الأزمة الاقتصادية المتراكمة، وأهمها استمرار هَيمنة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي المُفرط المموَّل من الإيرادات النفطية، لم يَعُدْ ممكنًا، إيقاف تفاقم الأزمة الاقتصادية من دون إحداث التغيير الاقتصادي الجذري واستعادة دور الدولة في إدارة الاقتصاد وترشيد استثمار الثروة النفطية والموارد الوطنية ببديل «المشروع الاقتصادي الوطني»[1].

(*) البريد الإلكتروني: sabriconsultant@gmail.com.

(1) بدأت الدعوة إلى المشروع الاقتصادي الوطني منذ عام 2000، وقد نشرتُ الكثير من تفاصيله بمواكبة التطورات الاقتصادية في العراق خلال السنوات الماضية. انظر على سبيل المثال: صبري زاير السعدي، «قوة الثروة النفطية والنظام الاقتصادي في العراق: ثنائية التخطيط الاقتصادي المركزي وآليات السوق التنافسية،» **المستقبل العربي**، السنة 42، العدد 405 (شباط/فبراير 2021).

منذ عام 2003، ترى الحكومات، وبشعار التحرر من نقْمَة الريع النفطي، أن إنهاء الأزمة الاقتصادية يتم بسياسة تفعيل «اليد الخفية» لآليات السوق وقدرات القطاع الخاص لتأمين الكفاءة الاقتصادية في تعبئة الموارد وتوزيعها لزيادة النمو وتنويع مصادر الدخل والإنتاج. أما نتائج هذه السياسة الفعلية وتوقعات السنوات المقبلة، فتتمثل بانخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع البطالة، وانتشار الفقر، وتفشي الفساد، وتوسع التباين بين الدخول والثروات بين المواطنين ومحافظات البلاد، وتزايد الدين العام المحلي والاستعانة بالقروض الأجنبية، واستمرار الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام في تمويل الاستيراد والإنفاق الحكومي. في المقابل، فإن المشروع البديل يبدأ باستعادة دور الدولة الاقتصادي، وبشعار استثمار نعمة الريع النفطي، في إحداث التنويع الاقتصادي الهيكلي لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق المحلية والخارجية لتأمين استدامة النمو والتنمية.

إن المشروع البديل يبدأ باستعادة دور الدولة الاقتصادي، وبشعار استثمار نعمة الريع النفطي، في إحداث التنويع الاقتصادي الهيكلي لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق المحلية والخارجية لتأمين استدامة النمو والتنمية.

تستهدف هذه الدراسة، ومن تحليل التجربة الاقتصادية قبل الاحتلال في عام 2003 وبعده، الكشف عن بوادر أزمة الريع النفطي في تمويل الإنفاق الحكومي والاستيراد مع بداية إنتاج النفط الخام عام 1934 والزيادات الكبيرة المستمرة في الإيرادات النفطية منذ عام 1951، وانتهاءً بِتكريس نقمة الريع النفطي منذ عام 2003 الموثق في برنامج الحكومة «الجديد ـ القديم» بعنوان «الورقة البيضاء» للإصلاح الاقتصادي والمالي وبدعم سياسي خارجي مهم ونادر[2]، من أجل الإسراع في التحول نحو اقتصاد السوق بتنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي التقليدية، ولتكون بديلًا من إدارة وسياسات الدولة المباشرة في استثمار الثروة النفطية والموارد العامة لإقامة وتطوير مشاريع البنية الأساسية والصناعية والزراعية والخدمية الحكومية في إطار ثنائية التخطيط الاقتصادي المركزي وآليات السوق التنافسية[3].

(2) نُشرت وثيقة «الورقة البيضاء» في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بدعم سياسي خارجي مهم ولافت بعنوان: «التحالف المالي الدولي لدعم العراق» الذي يشمل مجموعة الدول السبع: أمريكا وبريطانيا واليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، ومعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يشارك العراق ممثلاً بوزارة المالية والبنك المركزي العراقي واللجنة المالية النيابية. والمثير للدهشة، أن دعم التحالف لرؤية الحكومة في الإصلاح الاقتصادي بهدف درء الأزمات الحالية ولخلق الفرص الاقتصادية الدائمة للشعب العراقي، يتجاهل تماماً الأسباب التي أسهمت، ولا تزال، في حالة الانهيار الاقتصادي القائم.

(3) انظر: السعدي، «قوة الثروة النفطية والنظام الاقتصادي في العراق: ثنائية التخطيط الاقتصادي المركزي وآليات السوق التنافسية».

أولًا: تاريخ الاقتصاد بعد الاحتلال 2003

1ـ تفاقم أزمة الريع النفطي العلنية

كانت بداية الأزمة بعد الاحتلال مباشرة في عام 2003. فقد أصدرت، سلطة الاحتلال (سميت «سلطة الائتلاف المؤقتة») وبسرعة مذهلة، مجموعة أوامر (قرارات) رئيس سلطة الاحتلال بول بريمر خلال الحقبة بين نيسان/أبريل عام 2003 وأيلول/سبتمبر عام 2004، بهدف تنفيذ استراتيجية اقتصادية جديدة لإعادة بناء الاقتصاد والتحوُّل نحو اقتصاد السوق، بدأت بسياسة تحرير التجارة وإلغاء أجور الجمارك، وضرائب الاستيراد، وتحرير تدفق الاستثمار الأجنبي، والتعريف بالاستراتيجية الضريبية، وتأسيس النظام المصرفي الجديد، واستراتيجية الضريبة. كان اهتمام الاحتلال بارزًا بإصدار قانون جديد للبنك المركزي أكد فيه الاستقلالية والحصانة من التساؤل الحكومي في القرارات التي يتخذها وباستقلال كامل من السياسة المالية، وقد حددت سلطة الاحتلال مقدار سعر صرف الدينار الثابت مقابل الدولار، كما صممت مزادات بيع الدولار لتأمين استقرار السعر وتدفق الاستيراد.

في الواقع، كانت تلك القرارات على أهميتها «النظرية والعملية» في تغيير طابع النظام الاقتصادي، خالية تمامًا من الأهداف المتسقة مع السياسات والإجراءات الاقتصادية الحكومية المتخذة لتنفيذها. ومنذ البداية، لم تجد القرارات القبول العام. وفي وقت مبكر أيضًا، وبالتحديد بعد مرور سنتين، تأكد عمليًا فشل تنفيذ هذه الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية في إحياء الاقتصاد وتأهيل البنية الأساسية المدمرة بالرغم من دفع التكلفة المالية والاجتماعية الباهظة وضياع الوقت. ومنذ ذلك الحين، استمر الفشل الاقتصادي باستثناء بناء العقارات وانتعاش تجارة الاستيراد وتوسع الثراء للنخب والجماعات السياسية بتمويل الإنفاق الحكومي، برغم الترويج في المؤتمرات الدولية لتمويل بعض المشاريع العامة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، ولا سيما مع تزايد المخاطر الأمنية والإرهابية والنزاعات الطائفية المحلية. وبموازاة زيادة إنتاج النفط الخام وتصديره، والتوسع في الإنفاق العام المُمَوّل من الإيرادات النفطية، استمرت محاولات تنفيذ تلك القرارات، وبتعثر، من خلال سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي وبإجراءات إدارية بتوجيه «صندوق النقد الدولي» (الصندوق)، ولا سيما بعد «اتفاقية الاستعداد الائتماني» (Stand-by-Agreement) المعقودة بين «الصندوق» والحكومة العراقية عام 2014، حين انخفضت الإيرادات النفطية كثيرًا وسريعًا وبالتزامن مع انتشار الإرهاب وتدمير احتلال «داعش» قبل دحره في عام 2017.

منذ عام 2003، تمثلت سياسات الإصلاح الاقتصادي الحكومية بما يلي:

ـ الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال التحكم في رصيد الموازنة المالية الاتحادية السنوية.

ـ استقرار سعر صرف الدينار الثابت مع الدولار لضمان تدفق الاستيرادات واستقرار التعاقدات الحكومية.

ـ تصفية مشاريع القطاع العام، وتقييد مشاريع التصنيع بخاصة، بمراحل وبأشكال مختلفة.

ـ منح المزايا المالية والمادية المحفزة للقطاع الخاص وللاستثمار الأجنبي المباشر.

ـ الرغبة في استثمار الفوائض المالية من الإيرادات النفطية، عند توافرها، في الأسواق المالية العالمية من خلال الصناديق السيادية.

ومع احتدام نزاع المصالح المتناقضة بين أحزاب وجماعات السلطة الحاكمة، تراكمت نتائج الفشل والفساد، وتَكَرَّسَ تراجع النمو الاقتصادي، وارتفعت البطالة بتقديرات تراوح بين 35 بالمئة و50 بالمئة، وخصوصًا بين الشباب. وانتشر الفقر ليشمل أكثر من 40 بالمئة من السكان، وتفشى الفساد المالي والسياسي والإداري في جميع مؤسسات الدولة. وتدهورت مستويات المعيشة بمعايير الدخل والصحة والتعليم والسكن والكهرباء والمياه النظيفة والرعاية الاجتماعية. وازدادت تكاليف المعيشة بمعدلات مذهلة، كما في أسعار البيوت والأراضي السكنية[4]. واتسعت فجوة التباين الهائل في الدخول والثروات بين المواطنين وبين المحافظات. وتزايد الاستيراد وانعدمت الصادرات، وازداد الدين العام المحلي والقروض الخارجية؛ والمهم أيضًا، استمرار الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي المُفرط.

وفي عام 2018، وبدلالة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي نشرت حينذاك، تأكد استمرار الأزمة الاقتصادية بالرغم من زيادة الإيرادات النفطية، وازداد تفاقمها في عام 2019 إلى درجة التحذير من مواصلة الانقياد نحو حافات الانهيار الاقتصادي[5]. أما بعد جائحة كورونا، وبروز تأثيراتها الاقتصادية والصحية الخطيرة، أدى الانخفاض الحاد والسريع في الإيرادات النفطية بانهيار كمية الصادرات وأسعارها، إلى تسارع وتيرة الانهيار الاقتصادي والإفلاس المالي حتى أصبح التغيير الاقتصادي الجذري ضرورة قصوى. عندها، ظهرت «الورقة البيضاء» في محاولة إعادة «الثقة» بالسياسات الحكومية الفاشلة والإيهام بأنها مختلفة.

في الخلاصة، منذ عام 2003، وبالرغم من إنفاق زاد على 1250 مليار دولار من الإيرادات النفطية، تفاقمت الأزمة الاقتصادية وأعبائها الاجتماعية والبيئية الكارثية. فقد تَكرَسَ الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية (بنسبة تزيد على 95 بالمئة) في تمويل الإنفاق الحكومي المفرط، وليبقى المُحرك الرئيسي للفعاليات الاقتصادية في كل القطاعات من جهة، وفي تمويل الاستيراد (بنسبة 99 بالمئة) من المنتجات والسلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية لتلبية حاجات الطلب المحلي المتزايدة من جهة ثانية. وقد استمر العبث السياسي في تبديد الثروة النفطية من دون معايير ورقابة، كما تعمقت دوامة الحلقة المغلقة لدينامية التأثيرات المتبادلة، والمغلقة، بين الزيادة (والانخفاض) في الإيرادات النفطية وبين زيادة (وانخفاض) النمو الاقتصادي.

---

(4) تقدر الزيادة في أسعار البيوت المتوسطة المساحة بنحو 2000 بالمئة في بعض مناطق بغداد.

(5) انظر على سبيل المثال: صبري زاير السعدي، «تفاقم أزمة الاقتصاد العراقي والانقياد نحو حافات الانهيار في تقديرات صندوق النقد الدولي (2019ـ2024)»، موقع الأخبار العراقية، 17 آب/أغسطس 2019، <http://www.albadeeliraq.com/ar/node/2196>.

2 ـ الانقياد نحو الانهيار الاقتصادي

بعد سقوط الحكومة السابقة تحت ضغط انتفاضة تشرين (تشرين الأول/ أكتوبر 2019)، جددت الحكومة الجديدة سعيها لمواصلة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية السابقة بتكرار شعارات إدانة الفشل الاقتصادي في السنوات الماضية ومحاربة الفساد، التي وثقتها في «الورقة البيضاء»[6]، للاهتداء بها في مشروع الحكومة الخاص «بالموازنة العامة الاتحادية للسنة 2021» (الموازنة). ومع أن الوثيقة، كما في برامج الحكومات السابقة، تتصف بالتفاصيل المبعثرة بلغة تنقصها الدقة في 203 صفحات، كانت كفيلة بتشتيت الانتباه عن القضايا الاقتصادية الأساسية[7]، وكانت خالية من المنهجية في التحليل الاقتصادي، وفيها الخلط بين أولويات الأهداف الاقتصادية والسياسات والمالية والنقدية، كما تفتقر إلى معايير الاستثمار الحكومي، وتتجنب تبرير استنزاف الإيرادات النفطية بالاستيراد المتزايد مع واقع انعدام الصادرات من المنتجات المحلية. لذلك، فالوثيقة ليست مفيدة للمواطنين وللقطاع الخاص وللمؤسسات الحكومية في معرفة واقع الاقتصاد ومستقبل تطوره.

تثير «الورقة البيضاء» التساؤل في مسألتين: **الأولى**، نقص المعرفة الاقتصادية والخبرة المهنية في اقتراحاتها المتناثرة، كما ظهر في قرار وزارة المالية السريع بخفض سعر صرف الدينار وبعدم خفض النفقات الاستهلاكية في «الموازنة المالية» بنسبة كبيرة. والمسألة **الثانية**، التساؤل عن احتمال وجود أهداف اقتصادية لم يتم الإعلان عنها، كما يبدو في تسريب الآراء عن مستقبل تحرير نظام أسعار الصرف الخارجي للدينار.

ومن الأهمية بمكان لحظ تقييم «الورقة البيضاء» لأسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة بأنها ناتجة من السياسات الاقتصادية في حقبة السبعينيات وما قبلها، وبطريقة الاستغلال الفاضح لمساوئ القمع السياسي وتَقييد الحريات خلال حقبة النظام الدكتاتوري حينذاك. تقول المقدمة «إن الخلل في الهيكل الاقتصادي هو حاصل تراكم السياسات العامة والاقتصادية، منذ سبعينيات القرن الماضي»، إلى جانب «الدور الريعي للدولة في تقديم الخدمات للمجتمع». وإذ نَعلمُ أن فهم الاقتصاد لا يتحقق من دون معرفة تاريخ الاقتصاد، فمن المُعيب، مهنيًا وأخلاقيًا، تزييف تاريخ الاقتصاد الوطني لتغطية مبررات العودة إلى السياسات نفسها خلال السنوات الثماني عشرة الماضية، وبتفاصيل لا تُفيد في إخفاء الأهداف التالية:

ـ تكريس التَحول نحو اقتصاد السوق من دون توافر المبررات رغم الفشل منذ عام 2003.

ـ إخفاء المسؤولية السياسية عن الفشل الاقتصادي وانتشار الفساد منذ عام 2003 والتنصل منهما بالموارية في ادعاء التجديد.

---

(6) انظر: وزارة المالية العراقية، **الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي**، نشرت بجزأين، الأول في تشرين الأول/أكتوبر 2020، والجزء الثاني في كانون الثاني/يناير 2021.

(7) يبدو أن وراء اللغة العربية الفقيرة «للورقة»، احتمال الاقتباس من أصل مكتوب باللغة الإنكليزية.

ـ تغطية مصادر قرارات السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية: السياسيون والعائلات المتنفذة وجماعات المصالح الذاتية الضيقة، والمؤسسات الدولية والشركات الأجنبية الراغبة في استغلال الثروة النفطية.

ولأن «الورقة البيضاء» تستهدف تقليص دور الدولة الاقتصادي وتصفية مشاريع القطاع العام، يَغيبُ فيها الإفصاح عن مستقبل المِلكية العامة للثروة النفطية ومعرفة طبيعة ومستقبل العلاقة بين السياسة النفطية والسياسات الاقتصادية والمالية المقترحة. كما أن الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر لا يشير إلى أهمية شروط الاستفادة ومجالاتها، وبخاصة توطين الصناعات المتقدمة تكنولوجيًا. كذلك، تفترض الحرية التامة لتدفق الاستيراد، بالرغم من أن هذه السياسة هي من أبرز أسباب ومظاهر تفاقم الأزمة الاقتصادية ومظاهره.

ويزداد ارتباك «الورقة البيضاء» في تناول موضوعات مختلطة وغامضة تتحدث مثلًا عن «إحياء الاقتصاد الحالي المتهالك، والمعتمد بصورة أساسية على الدولة»، وعن «خلق اقتصاد حيوي دينامي تنافسي، وذلك من خلال معالجة عدد من المعوقات الهيكلية التي وقفت في طريق تطوره»!! وعن «إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي ومنحهما دورًا أساسيًا في تطوير الاقتصاد من خلال البدء بتطوير الودائع من القروض المصرفية، كونها من المحركات الرئيسية للتوسع الاقتصادي، وإدارة وسائل نظام المدفوعات بطريقة مختلفة عن الاقتصاد النقدي الحالي بجميع المشكلات المصاحبة له»!! وترى «الورقة البيضاء» أن «الانتقال من المستوى الحالي المتدني للإنتاجية والمتدني الدخل إلى مستوى إنتاجية ودخل عاليين بسبب هيمنة القطاع العام غير المنتج، إضافة إلى التراجع الحاصل في قطاع السلع القابلة للتداول»!، «والآثار السلبية لسعر الصرف غير التنافسي للدينار العراقي – ولا سيما مقابل أسعار صرف عملات شركاء البلاد التجاريين – على قطاعي الزراعة والصناعات الأساسية في البلاد على مدى العقود الماضية»؟! وتتحدث عن «حماية الفئات الهشة للمجتمع». كيف نفسر هذه العبارات الخليط، الغامضة والمتناقضة، في سياق السياسات الاقتصادية للدولة؟

بعد انتظار نحو أربعة أشهر مثقلة باستمرار الارتباك والإرباك السياسي في التوفيق بين الحكومة وبين الأحزاب السياسية المُهيمنة على القرارات والإجراءات الاقتصادية والموارد المالية، تمت الموافقة على «الموازنة»[8] بطريقة وكأن إدارة الدولة مثل إدارة شركات الاستثمار المالية أو العقارية أو البنوك التجارية الخاصة. لقد اختزلت «الموازنة» معالجة الأزمة الاقتصادية الحادة بالسياسات المالية التالية:

1 ـ تقليص العجز المالي في «الموازنة» بخفض سعر صرف الدينار الثابت مقابل الدولار، وزيادة الدين العام المحلي، والاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، والاقتراض بضمانة مؤسسات ضمان الصادرات الدولية.

2 ـ محاولة بيع الأراضي الزراعية والأصول الإنتاجية لمشاريع القطاع العام من جهة، وزيادة الدين العام المحلي والقروض الأجنبية من جهة ثانية. وتقليص العجز في الحساب الجاري من

(8) انظر: جمهورية العراق، «قانون رقم (23) لسنة 2021 «الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021،» **الوقائع العراقية**، العدد 4625 (بتاريخ 12 نيسان/أبريل 2021).

خلال تثبيت سعر صرف الدينار التابع للدولار من طريق مزادات بيع الدولار بواسطة البنك المركزي، والاستمرار في تحرير تدفق الاستيرادات.

3 ـ زيادة الإيرادات المالية بفرض الضرائب الشاملة لجميع المواطنين من دون التمييز بين مستويات الدخول والأرباح المتباينة، وكما في قرار خفض سعر صرف الدينار.

4 ـ تَكريس الفصل «المفتعل» بين موارد «الموازنة» من الإيرادات النفطية والضرائب الجمركية وبين صلاحيات إدارة إقليم كردستان المالية في التصرُّف بالإيرادات النفطية والضرائب الجمركية عبر منافذ التجارة الخارجية في شمال العراق.

5 ـ تجاوز معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والفنية لتقييم المشاريع الحكومية المتعددة والمتنوعة والمتوزعة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا، إلى أن موافقة مجلس النواب على «الموازنة» كانت بحذف صلاحيات الحكومة لبيع وتغيير صنف أراضي الدولة الزراعية لبناء العقارات ومشاريع السياحة والخدمات التجارية، ولبيع مشاريع القطاع العام التي وردت في مشروع «الموازنة» الحكومية، وهذا دليل على الفشل في إقناع الرأي العام بسياسات «الورقة البيضاء».

3 ـ ارتباك وإرباك السياسة النقدية واستنزاف الإيرادات النفطية

كشف قرار خفض سعر صرف الدينار الصادر من وزارة المالية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، ليس الخوف من إفلاس الدولة فقط، بل والسذاجة في اتخاذه أيضًا، بما يماثل إفلاس الشركات ورجال الأعمال الذين تراكمت أموالهم من المضاربة. وكشف أيضًا، ضعف فاعلية أدوات السياسة النقدية والتضليل بكفاءة أداة مزادات الدولار في تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار بتجاهل تدفق الاستيراد والتحويلات الخارجية المتزايدة للدولار. والمفارقة هنا، أن هذا القرار دنس «قدسية» استقلالية البنك المركزي العراقي، «قدسية» في رأي الحكومات وسياستها بعد عام 2003، التي كانت تتغافل عن واقع هَيمنة السياسة المالية المباشرة في السياسة النقدية، وليس النقيض. وكما هو معروف، إن «قدسية» استقلالية البنوك المركزية هي من أسس السياسات «الليبرالية الجديدة» التي انتشر العمل بها منذ مطلع السبعينيات بهدف منع تدخل السياسة المالية في التأثير في السياسة النقدية، وأنها تأسست في العراق بقرارات الاحتلال لتأكيد حصانة إدارة البنك المركزي من المراقبة والتأثير في قراراتها. وقد انهارت «القدسية» بقرار وزير المالية، وليس بقرار البنك المركزي، الخاص بخفض سعر صرف الدينار، وهو قرار يناقض السياسة المالية التقليدية الداعية إلى الاستقرار المالي بتقليص عجز الموازنة المالية من طريق خفض الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وليس بفرض الضرائب «الخفية» بخفض القوة الشرائية للدينار. بهذا القرار، تأكدت تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية (الموازنة المالية السنوية) التي تعتمد على الإيرادات النفطية، تمامًا كما كانت الممارسات قبل عام 2003.

وإذ نَعلمُ، أن تحديد أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية بالدولار يتطلب تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار لتنظيم المعاملات الخارجية، بالرغم من أن هذا النظام يجعل سعر صرف الدينار متأثرًا بالسياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، كما يفرض إيداع

احتياطيات الدولار العراقية في سندات الخزينة الأمريكية من ناحية ثانية. وتبقى المشكلة الكبيرة في تثبيت أسعار صرف الدينار بممارسة مزادات الدولار التي تستنزف الإيرادات النفطية بهدف تحرير تدفق الاستيراد والمعاملات الخارجية بالدولار.

لقد كان واضحًا أن خفض سعر صرف الدينار الثابت مقابل الدولار (من 1190 دينارًا إلى 1450 دينارًا مقابل الدولار) قد اتُّخذ لزيادة الإيرادات المالية العامة وتقليص العجز في الموازنة للسنتين 2020 و2021، نتيجة إفلاس الدولة بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الكبير والسريع بتأثير جائحة كورونا. وقد تم ذلك الإجراء السريع، المُرتَبك والمُربِك، بطريقة ملتبسة لفرض ضريبة شاملة، ومن دون مراعاة الدستور، سلبت نسبة 22.4 بالمئة من قيمة الدخل للأغلبية العظمى من المواطنين، ومن الذي أدى، كما هو متوقع دائمًا، إلى ارتفاع الأسعار، ولا سيما المواد الاستهلاكية والغذائية المستوردة والمحلية، بتقديرات تراوح بين 50 بالمئة و100 بالمئة، وإلى زيادة عدد الفقراء، واستمرار التردي في مستويات المعيشة. وقد ساهم هذا الخفض بطريقة غير مباشرة في تَكريس الاعتماد على الإيرادات النفطية من ناحية، وفي توسيع التباين الخطير في مستويات الدخول والثروات بين الأفراد من ناحية ثانية. وليس خافيًا الابتزاز السياسي بفرض خفض دخل المواطنين من جهة، والاستمرار في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بمستويات عالية مع زيادة الدين العام المحلي والاستعانة بالقروض الأجنبية من جهة ثانية. وللدلالة، تكفي الإشارات التالية:

ـ الفئات المتضررة من خفض قيمة الدينار مقابل الدولار، هي: الموظفون والعمال، والمتقاعدون، ومشاريع الإنتاج الوطنية، وكذلك صغار تجار السلع المستوردة، والمقترضون بالدولار ودخولهم بالدينار، والمشمولون بالرعاية الاجتماعية الحكومية، وأصحاب العقارات المؤجرة بالدينار، والمستأجرون للعقارات بعقود الدفع بالدولار بينما دخولهم بالدينار، وأصحاب المدخرات بالدينار.

ـ في المقابل، فإن السلطة الحاكمة هي في مقدمة الرابحين من خفض قيمة الدينار مقابل الدولار، بمنحها قوة تسلّم القدرة الشرائية للمواطنين بزيادة تمويل إنفاق الموازنة المالية للدولة. أما البقية، فهم الفئات الاجتماعية القليلة جدًا التي تتمتع بالدخول العالية من المقاولين في مشاريع تم تسعيرها بالدولار، والمقرضون بالدولار من البنوك والشركات والأفراد، والمقترضون بالدولار وعليهم تسديدها بالدينار، والموظفون والعاملون الذين يتقاضون رواتبهم وأجورهم بالدولار، وملّاك العقارات المؤجرة بالدولار، ومستأجرو العقارات بالدينار بينما دخولهم بالدولار، وذوو الادخارات بالدولار.

ومن الجدير بالتأكيد، أن الآراء التي يتم تداولها بصوت منخفض حول إمكان تحرير آليات السوق في تحديد أسعار صرف الدينار، ولو تدريجًا، وإلغاء القيود تمامًا على حركة الاستيراد، قبل إعادة بناء الاقتصاد وإنجاز هدف التنويع الاقتصادي الهيكلي لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد في الأسواق، يعني استنزاف الإيرادات النفطية في زيادة الاستيراد ولتسديد أعباء الدين العام المحلي بالقروض الأجنبية.

ثانيًا: تاريخ الاقتصاد قبل الاحتلال 2003

1ـ جذور أزمة الريع النفطي الخَفية

تأسست الدولة العراقية الحديثة في عام 1921، بمبادرة بريطانية، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية، واتفاقية سايكس-بيكو ليصبح العراق من حصة بريطانيا التي قامت باحتلاله (1917ـ1918). كان هدف بريطانيا، منذ القرن التاسع عشر، الإفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للبلاد في منطقة الشرق الأوسط بين آسيا وأوروبا، ولتوفر النفط الخام مصدر الطاقة الجديد آنذاك. حينذاك، كان الاقتصاد العراقي شديد التخلف وفقيرًا جدًا في نشاط الزراعة والتجارة الضيقة والحرف الصغيرة الهامشية وعدم توافر الطرق ووسائل النقل. وكان المجتمع يعاني انتشار الفقر المدقع، والأمراض المعدية، والأمية الشاملة لجميع السكان[9]. لذلك، كان الاهتمام بالتنمية الاقتصادية مبكرًا خلال حقبة الانتداب البريطاني (1918ـ1932)، حيث الاهتمام باستغلال النفط الخام الذي تبلور في عقد اتفاقية بين الحكومة وشركات البترول الأجنبية في عام 1932، وبدأ الإنتاج التجاري للنفط الخام في 1934، وكانت الإيرادات النفطية محدودة بمبلغ سنوي قدره 400 ألف باوند إسترليني، كانت ضرورية جدًا لتسيير شؤون الدولة الفتية. لذلك، طرحت فكرة العمل بميزانية مستقلة لبعض المشاريع الحكومية بتمويل الإيرادات النفطية السنوية وبقروض خارجية في إطار برامج وخطط لمشاريع الأشغال العامة لمدد راوحت بين السنتين إلى خمس سنوات، والتي تم تعديلها وتغييرها كثيرًا خلال حقبة 1932ـ1942، بهدف تشييد الطرق والجسور ومشاريع الري الصغيرة والأبنية العامة والمنشآت الخاصة بالجيش ولإقامة مصفى للنفط[10]. لم تنفذ جميع مشاريع تلك البرامج والخطط، ولم تحقق نتائج ذات أهمية في تحسين النشاط الاقتصادي. وقد وجدت الإدارة البريطانية العاملة في البلاد آنذاك، ضرورة تأسيس مجلس الإعمار ووزارة الإعمار (1950 و1951)، نتيجة تطور المنافسة الاقتصادية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في بلدان منطقة الشرق الأوسط، التي تزامنت مع زيادة الإيرادات النفطية بموجب اتفاقية مناصفة الأرباح (50 بالمئة-50 بالمئة) مع شركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد، حيث توسعت آفاق التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ومنذ مطلع الخمسينيات، ظهرت بوادر نهضة اقتصادية واجتماعية واعدة مع تنفيذ برامج ومشاريع مجلس الإعمار ووزارة الإعمار بتمويل الإيرادات النفطية المتزايدة بنسبة 100 بالمئة و70 بالمئة، وهي شملت عددًا من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الحكومية المنفردة، وكانت ضرورية جدًا، خلال أعوام 1950ـ1959. ثم تطورت برامج الإعمار بعد ثورة 14 تموز/يوليو عام 1958،

---

(9) حول تفاصيل مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتغلغل النفوذ البريطاني في العراق منذ نهاية القرن التاسع عشر، ونوع المشاريع التي استهدفت الحكومات تنفيذها في النصف الأول من القرن العشرين، انظر: Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (Oxford: University Press, 1953).

(10) لمحة في أهمية الإيرادات النفطية في تمويل برامج وخطط الحكومة بعد استقلال الدولة في 1932، انظر: Joseph Sassoon, *Economic Policy in Iraq 1932-1950* (London: Frank Cass and Co. Ltd., 1987).

لتصبح أكثر شمولًا وترابطًا في إطار خطط التنمية الخمسية وبِهُدى استراتيجية استهدفت تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال مناهج الاستثمار الحكومي السنوية وبتمويل 50 بالمئة من الإيرادات النفطية. وفي عام 1962، اتخذت الحكومة قرارًا مهمًا بتقليص رقعة امتيازات التنقيب عن النفط الخام واستثماره وإنتاجه في أراضي الدولة بنسبة 99.5 بالمئة[11]، وترسخ منهج العمل بالتخطيط الاقتصادي المركزي الشامل من ناحية، وتخصيص نسبة 50 بالمئة من الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي عام 1964، كان تأميم الملكية الخاصة لعدد من الصناعات والبنوك وشركات التأمين تطورًا جوهريًا في انتشار وتطبيق آراء وسياسات «الاشتراكية العربية» السائدة آنذاك، التي عززت دور الدولة في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية[12]. وفي السبعينيات، أصبح التصنيع السمة البارزة في التطور الاقتصادي في تلك السنوات. فقد تَمَيّزت التجربة خلال تلك السنوات، بالرغم من الإخفاقات والأخطاء، بنهضة سريعة وشاملة باستثمار نسبة 50 بالمئة من الإيرادات النفطية في تمويل التوسع في مشاريع الكهرباء ومياه الشرب، والصناعات البتروكيميائية، والحديد الصلب، والصناعات الإنشائية والهندسية، والمكائن الزراعية والغزل والنسيج، وغيرها، وفي تحديث الزراعة بمشاريع استصلاح الأراضي، والاستثمار في مشاريع النقل، من الطرق والجسور والمطارات والموانئ، والإنشاءات والمرافق الحكومية. وقد شهد مطلع السبعينيات، استرجاع المِلكية العامة للثروة النفطية بتأميم شركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد. وبتمويل الإيرادات النفطية المتزايدة، وحدث التوسع والتحسين الكبير في الخدمات التعليمية العامة بكل المستويات – ومنها نجاح برنامج محو الأمية الشامل ـ والخدمات الصحية والسكن والرعاية الاجتماعية العامة. ومع امتلاك الدولة في نهاية الحقبة (1979) نسبة تبلغ 75.09 بالمئة من مجموع قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بما فيها 100 بالمئة في قطاع النفط الخام)، كانت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية خلال تلك الفترة تشهد أعلى المعدلات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي مستويات الاستهلاك والاستثمار، وارتفاع معدلات التشغيل، وأفضل الخدمات العامة التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية، وتوفير الكهرباء والمياه النظيفة للشرب ولسقي المنتزهات وحدائق البيوت[13]. وفي نهاية السبعينيات، كان العراق مؤهلًا لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية وعلمية واسعة وليحتل مراكز متقدمة بين البلدان النامية بمعايير التنمية السائدة في تلك المرحلة.

---

(11) الحكومة العراقية، القانون رقم 80 لسنة 1961 «قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط»، تاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1961. صدر القانون من قبل حكومة عبد الكريم قاسم، وكانت الخطوة الأساسية في محاولات استعادة المِلكية العامة للثروة النفطية فيما بعد، وربما كان أحد أسباب الانقلاب التي أسهمت في سقوط الحكومة في8 شباط/فبراير عام 1963.

(12) شملت قرارات التأميم «الاشتراكية» التي صدرت في عام 1964 عددًا من الصناعات وجميع المصارف وشركات التأمين، وكانت مهتدية بقرارات التأميم «الاشتراكية» في مصر عام 1962، وعن التفاصيل وتقييم نتائج التأميم، انظر: خير الدين حسيب، «نتائج تطبيق القرارات الاشتراكية في السنة الأولى،» تقرير مقدم من المؤسسة الاقتصادية في 16 تموز/يوليو 1965 بمناسبة توزيع الأرباح على العاملين فيها.

(13) حول أبرز مؤشرات التطور الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1951ـ1979، انظر: صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق الحديث: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951ـ 2006)** (دمشق؛ بغداد: دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006).

لذلك، ليس صحيحًا تجاوز تلك الجهود الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفكرية الوطنية النبيلة، وتغافل أهمية المثابرة في استعادة واستثمار «نعمة» المِلكية العامة للثروة النفطية. ومن الخطأ أيضًا، تجاهل الإنجازات في إدارة الدولة خلال الحقبة 1951ـ1979، حيث تحسنت كفاءة المؤسسات التنفيذية ومشاريع القطاع العام في استثمار الإيرادات النفطية.

لقد أضافت ظروف الحرب ضد إيران (1980ـ1988) قيودًا ثقيلةً حددت كثيرًا إمكانات النمو والتنمية التي تمثلت بتعطيل الكثير من الطاقات الإنتاجية، وانخفاض الإنتاجية، وتزايد الاختلالات المالية والاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم في أسعار المنتجات والسلع المستوردة والمحلية؛ فقد انخفضت الإيرادات النفطية بانخفاض الصادرات أولًا وبانخفاض الأسعار بعد ذلك من جهة، وازدادت في المقابل نفقات التسليح والتصنيع العسكري الباهظ التكاليف من جهة ثانية. وقد أدت تلك القيود إلى استنفاد احتياطيات البلاد من العملة الأجنبية وتقييد القدرة لتمويل الإنفاق الحكومي والاستيراد واللجوء إلى الاقتراض من الخارج. ولم تؤثر كثيرًا إجراءات الحكومة الاقتصادية والمالية، ومنها بيع بعض مشاريع القطاع العام الصغيرة والمتوسطة، في حفز نشاط القطاع الخاص وتفعيل اقتصاد السوق للتخفيف من اشتداد الأزمة الاقتصادية الظاهرة التي تفاقمت بكارثة فرض الحصار الاقتصادي والتجاري الدولي ومنع الصادرات النفطية، خلال الأعوام 1990ـ2003. لقد كانت تلك الفترة أسوأ ما شهده تاريخ العراق الحديث من المآسي وآلام انتشار الفقر والبطالة والتردي السريع في مستويات المعيشة والتدهور في نوعية الحياة.

تبرز في الوقت الحاضر الأهمية الكبيرة لثلاثة أعمدة في بناء الدولة العراقية ومؤسساتها، ولتحديث الاقتصاد، ولتأمين العدالة في المجتمع، وهي: استثمار قوة مِلكية الثروة النفطية العامة، وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني، والعدالة في توزيع الدخول والثروات الوطنية.

ليس صحيحًا أن التجربة الاقتصادية المعاصرة خلال الحقبة 1951ـ1979 التي حققت نجاحات وشهدت إخفاقات يتباين فيها التقييم، قد أضحت فعلًا ماضيًا مُندثرًا انتهت الفائدة من مراجعة نتائجها. كما ليس صحيحًا أيضًا، أن تلقائية الآراء وعفويتها في التعامل مع الأحداث الاقتصادية في مرحلة زمنية معينة تصلح في صوغ الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية الوطنية الحديثة من دون الاستفادة من تراكم المعرفة والخبرات المهنية. ففي دراسة ماضي التجربة العراقية وحاضرها معًا، تبرز في الوقت الحاضر الأهمية الكبيرة لثلاثة أعمدة في بناء الدولة العراقية ومؤسساتها، ولتحديث الاقتصاد، ولتأمين العدالة في المجتمع، وهي: استثمار قوة مِلكية الثروة النفطية العامة، وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني، والعدالة في توزيع الدخول والثروات الوطنية.

2 ـ التنويع الاقتصادي الهيكلي

منذ مطلع الخمسينيات، تحدثت الحكومات العراقية، وبدرجات متباينة، عن ضرورة تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق الحكومي والاستيراد، بتنويع مصادر الدخل والإنتاج، وبعبارة أحدث، إحداث التنويع الاقتصادي الهيكلي. وخلال الحقبة 1951ـ1979، تحققت خطوات أولية إيجابية في برامج مجلس الإعمار في الخمسينيات في هذا الاتجاه بتخصيص 70 بالمئة من الإيرادات النفطية في تمويل مشاريع البنية الأساسية العامة والتنمية الزراعية وتأسيس الظروف الاقتصادية المناسبة لتقليل الاعتماد على هذه الإيرادات في المدى البعيد. لكن الخطة لم يتم تنفيذها بنجاح. وبعد ثورة 14 تموز/يوليو 1958، ومع الاستمرار بتنفيذ مشاريع السنوات السابقة، وتغيير المنهجية في إدارة الاقتصاد من برمجة المشاريع إلى الخطط الاقتصادية الشاملة، تم التشديد على أولوية التصنيع بإقامة عدد من الصناعات التحويلية الخفيفة، وانتهت سريعًا الحقبة بين 1958 و1965 من دون تحقيق تطور لافت. وفي خطة التنمية (1965ـ1969) برز بوضوح في أولويات أهداف الخطة، «إعادة التوازن للاقتصاد الوطني وذلك بتنويع الإنتاج وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية». وفي السبعينيات، في خطة التنمية (1970ـ1974)، كان واضحًا هدف تغيير الهيكل الاقتصادي بشكل جذري بخفض الاعتماد على صادرات النفط الخام. استهدفت الخطة خفض نسبة إسهام القيمة المضافة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 32.1 بالمئة في عام 1970 إلى 26.4 بالمئة في عام 1974. وقد تراجع تحقيق ذلك الهدف في خطة التنمية (1976ـ1980) حيث كان التردد في التشديد على تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية ليحل محله «العمل على تنمية موارد إضافية يمكن من خلالها تقليل الاعتماد على النفط وخفض نسبة إسهام القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي 53.5 بالمئة في عام 1976 إلى 50.6 بالمئة فقط في عام 1980.

في العراق، تزداد ضرورة التنويع الاقتصادي الهيكلي لتأمين الاستقرار وتحفيز عوامل النمو الاقتصادي الداخلية مع تزايد الاعتماد على الصادرات النفطية من ناحية، وانخفاض الطاقات الإنتاجية الصناعية وتدهور مستويات الإنتاجية من ناحية ثانية.

وبصورة عامة، فإن أهمية ومنافع التنويع الاقتصادي معروفة، والحاجة إليها تشمل الاقتصادات النامية والناهضة والمتقدمة. فالتنويع ضروري لتأمين الاستقرار الاقتصادي في الدولة بمواجهة مخاطر الأحداث الاقتصادية والمالية السلبية الخارجية وغير المتوقعة. ويمكن تحديد هذه المنافع فيما يلي:

- نشر التكنولوجيا المتقدمة بين فروع النشاط الصناعي والاقتصادي المتشابكة من خلال إيجاد مصادر جديدة للإنتاج تستخدم التقنيات الحديثة.

- تأمين المرونة في نظام العلاقات الصناعية والاقتصادية المتبادلة في النظام الاقتصادي القائم، والمرونة في العلاقات القائمة بين عناصر الإنتاج وتوزيعها بكفاءة أفضل بين الفعاليات الاقتصادية.
- زيادة الإنتاجية بما يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفي العراق، تزداد ضرورة التنويع الاقتصادي الهيكلي لتأمين الاستقرار وتحفيز عوامل النمو الاقتصادي الداخلية مع تزايد الاعتماد على الصادرات النفطية من ناحية، وانخفاض الطاقات الإنتاجية الصناعية وتدهور مستويات الإنتاجية من ناحية ثانية، كما يظهر في تأثير انخفاض الإيرادات النفطية خلال الفترات 1990 ـ 2003، و2014، و2020.

ومنذ عام 2003، تفاقمت الأزمة الاقتصادية بتزايد الاعتماد على الإيرادات النفطية (بنسبة 95 بالمئة) في تمويل الإنفاق الحكومي (الاستهلاك والاستثمار) المُفرط والمُهيمن على الطلب الفعّال (مجموع الاستهلاك والاستثمار+ صفر من الصادرات المحلية) المُحرك للفعاليات الاقتصادية في كل القطاعات بما فيها إنتاج النفط الخام من جهة، وفي تمويل الاستيراد (بنسبة 99 بالمئة) من المنتجات والسلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية لتلبية حاجات الطلب المحلي المتزايد من جهة ثانية. وقد تكرست الحلقة المغلقة لدينامية التأثيرات المتبادلة بين زيادة (وانخفاض) الإيرادات النفطية وبين زيادة (وانخفاض) النمو الاقتصادي مع استمرار الزيادة المفرطة في الإنفاق الاستهلاكي العام، وأصبح الريع النفطي هو المصدر الأساسي للنشاط الاقتصادي في كل القطاعات. وللتحرر من هذه الدينامية المغلقة المعتمدة على قطاع النفط الخام (إنتاجًا وتصديرًا) (والغاز مستقبلًا) كان، وما زال، يجب زيادة الاستثمار في مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية في القطاعات القادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. وهذه هي المهمة التي يتم تلخيصها بالتنويع الاقتصادي الهيكلي.

في هذا المجال، نُمَيّزُ بين اتجاهين متناقضين في استراتيجية وسياسات تحقيق هدف التنويع الاقتصادي الهيكلي: الاتجاه **الأول**، وتمثله السياسات الاقتصادية القائمة على قوى وآليات السوق، وخلاصتها وصفة سياسات صندوق النقد الدولي التقليدية. والاتجاه **الثاني**، وتمثله السياسات الاقتصادية بتدخل الدولة المباشر للاستثمار في القطاعات التي تصحح الاختلال في هيكل الاقتصاد. هذا الاتجاه الثاني، يناسب تمامًا اقتصادات الريع النفطي حيث يمكن تعبئة وتوزيع الموارد الاقتصادية بإدارة ثنائية التخطيط الاقتصادي، المركزي وعبر آليات السوق التنافسية. يفترض الاتجاه الأول، أن ريادة واستثمارات القطاع الخاص مع حرية السوق، سيؤدي إلى النمو الذي إذا استمر سيحسّن قدرة المشاريع الخاصة على المنافسة وتوليد الدخل والإسهام في المالية العامة وفي تمويل الاستيراد. وتفترض هذه السياسات قدرة القطاع الخاص المالية والفنية والإدارية، واستعداده لتحمل المخاطر، والانتظار مدة طويلة للحصول على الأرباح. وهذه فرضيات تتناقض مع الواقع حيث ضعف إمكانات القطاع الخاص والميل إلى الاستثمار في مجالات ليست بحاجة إلى قدرات فنية كبيرة وسريعة الأرباح المرتفعة في مدة قصيرة، ومن دون مخاطر محتملة، كما في العقارات وتجارة الاستيراد والخدمات الاجتماعية المحلية. وهذه القطاعات غير قادرة بطبيعتها على التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية، وهذا يجعلها عديمة الجدوى بالنسبة إلى التنويع المستهدف، وإلى المساهمة في النشاط الاقتصادي. أما في الاتجاه الثاني، حيث الدولة تتدخل مباشرة باستثمار

الموارد العامة من الإيرادات النفطية، في مشاريع توسيع الطاقات الإنتاجية لتحسين قدرة الاقتصاد الوطني التنافسية في الأسواق المحلية والأسواق الخارجية. وتتسم هذه المشاريع باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وحاجتها إلى الأيدي العاملة الماهرة، وبتكلفتها العالية، وتحقيق عوائدها المالية في المدى البعيد[14].

إن فشل الحكومات في إدارة الاقتصاد وتنمية الموارد، لا يعني تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد بتعبئة وتوزيع الموارد العامة لمصلحة قوى وآليات السوق المطلقة. فالحكومات في الدولة المعاصرة، تعالج المشاكل الاقتصادية دائمًا بالتدخل، بدرجات متباينة وظروف مختلفة.

إن زيادة النمو الاقتصادي فقط من أجل زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ليس هو العامل الذي يؤدي إلى التنويع الاقتصادي الهيكلي في العراق. صحيح أنها العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ولكن دينامية النمو الاقتصادي في هذه العلاقة لا تتجه تلقائيًا نحو تفضيل الاستثمارات في المشاريع المتقدمة تكنولوجيًا، ومشاريع الدولة الاستراتيجية الباهظة التكاليف، ومشاريع التنمية الاجتماعية والبيئية من ناحية، ولا تسهم في تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بزيادة الصادرات من المنتجات من ناحية ثانية. والنمو الاقتصادي بمعيار الناتج المحلي الإجمالي، لا يعني بالضرورة زيادة معدلات النمو في الصناعة أو الزراعة القادرة منتجاتها على المنافسة في الأسواق. الأهم هنا، هو بناء الصناعات التحويلية المتقدمة تكنولوجيًا التي تتميز بارتباطاتها الصناعية الخلفية والأمامية المتبادلة حيث تسهم بتلبية طلب القطاعات والفروع الاقتصادية من مستلزمات الإنتاج الوسيطة، وتلبية الطلب النهائي من المنتجات الصناعية الاستهلاكية والاستثمارية ولأغراض التصدير من جهة، وفي حفز القطاعات والفروع الاقتصادية على زيادة الإنتاج لتلبية حاجات الصناعة من جهة ثانية. كما أن الصناعات المتقدمة تسهم على نحوٍ مباشر أو غير مباشر في تطوير تكنولوجيا الإنتاج في القطاعات والمشاريع، وتسهم أيضًا في تشغيل القوى العاملة واستيعاب فائضها في الريف، وفي تطوير سوق العمل وارتفاع الأجور الضروري لزيادة الإنتاجية والاستهلاك.

ثالثًا: المشروع الاقتصادي الوطني البديل

من المُفيد ذكر بديهة في تاريخ الاقتصاد الحديث مفادها أن فشل الحكومات في إدارة الاقتصاد وتنمية الموارد، لا يعني تقليص دور الدولة في إدارة الاقتصاد بتعبئة وتوزيع الموارد العامة لمصلحة قوى وآليات السوق المطلقة. فالحكومات في الدولة المعاصرة، تعالج المشاكل الاقتصادية

(14) حول تفاصيل مبررات ووسائل التنويع الاقتصادي الهيكلي، انظر: صبري زاير السعدي، «معايير التنويع الاقتصادي الهيكلي في اقتصادات الريع النفطي: حالة السعودية،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 464 (تشرين الأول/أكتوبر 2017).

دائمًا بالتدخل، بدرجات متباينة وظروف مختلفة، للاستفادة من الموارد «المحدودة» وللتسريع بتراكم الثروة الوطنية من جهة، ولتلبية رغبات الأفراد وتأمين حاجات المجتمع «المتزايدة» من جهة ثانية. وفي واقع العراق، حيث انتهت الكفاءة الاقتصادية وغابت العدالة الاجتماعية وتَكرسَت الأزمة الاقتصادية المزمنة، يجب البحث في البديل. ولأن القوة الاقتصادية الهائلة للثروة النفطية مِلكية عامة، يصبح تدخل الدولة المباشر ضروريًا لاستثمارها، مركزيًا، في توسيع الطاقات الإنتاجية لاستدامة النمو وتحسين قدرة الاقتصاد التنافسية وللإسراع في التنمية الاجتماعية والبيئية بهُدى «المشروع الاقتصادي الوطني».

«المشروع الاقتصادي الوطني» الذي سنطلق عليه تسميه «مُشْرِق»، ليس موقفًا اقتصاديًا، مهنيًا أو نظريًا، يخالف السياسات الليبرالية الفاشلة الحالية فحسب، إنما هو انحياز لدور الدولة «الحديثة» الاقتصادي وأهميته في استثمار المِلكية العامة للثروة النفطية والموارد البشرية والطبيعية بكفاءة اقتصادية وعدالة اجتماعية معًا. وفي الرؤية المستقبلية، يَهتدي «مُشْرِق» بغايات تحسين رفاهية المواطن والارتقاء بنوعية الحياة باستدامة النمو الاقتصادي، وتحسين توزيع المداخيل والثروات، وتسريع التراكم في الثروة الوطنية، والارتقاء بمكانة الدولة المدنية الوطنية الديمقراطية المستقلة. أما إنجاز مهمة الصياغة الشاملة لهذه «الرؤية» في المستقبل، فيتم بمشاركة الأحزاب السياسية «الجديدة والأصيلة»، ونقابات العمال، والمنظمات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات العامة. ويتفاءل «مُشْرِق» بمستقبل الدولة والاقتصاد بتوافر الطاقات البشرية المستعدة دائمًا في العمل المنتج، وتوافر الموارد الاقتصادية الطبيعية، والاستفادة من مزايا الموقع الاستراتيجي، والمكانة الجيوسياسية، عربيًا وإقليميًا ودوليًا، وبوفرة النفط الخام المصدر الرئيسي والرخيص للطاقة في العالم.

يستهدف «مُشْرِقْ» إحداث التغيير الاقتصادي الجذري لتحقيق الأهداف العامة التالية:

1ـ الحفاظ على المِلكية العامة للثروة النفطية بخاصة، والثروات الطبيعية والموارد العامة، وتنظيم استغلالها لاستدامة النمو والتنمية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. وهنا، يجب التشديد على مركزية الدولة الاتحادية في استثمار جميع هذه الموارد، وليس لإدارة إقليم كردستان التصرف بالموارد العامة، ما دامت كردستان جزءًا من جمهورية العراق.

2ـ وعلى المدى البعيد، زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بتحريره من هيمنة الريع النفطي بالتوسع الكبير في الطاقات الإنتاجية والصادرات، وتفعيل السياسات الاقتصادية مع ترشيد آليات السوق في تعبئة وتوزيع الموارد الوطنية. وهنا، يجب التشديد على موضوعية وحدة السياسات المالية والنقدية الكلية والسياسة النفطية وسياسة التجارة الخارجية التي لا يمكن تجزئتها بين إدارة الحكومة الاتحادية وإدارة المحافظات بما فيها كردستان.

3ـ تحديث التخطيط الاقتصادي المركزي، منهجيًا وأبعادًا وأساليب فنية، وبمشاركة سياسية من خلال مجلس التخطيط والبرلمان للتعبير عن المصالح العامة، وبصوغ نظام جديد لاتخاذ القرارات العليا في تحديد السياسات الاقتصادية، ومنها السياسة النفطية، وصلاحيات تنفيذها، مع وضوح معايير الجدوى في اختيار أولويات الاستثمارات الحكومية لتمويل مشاريع البنية الأساسية، والتصنيع المتقدم تكنولوجيًا، ومشاريع تنمية الموارد البشرية والطبيعية.

4 ـ توفير البيئة المناسبة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص الوطني وتفعيل آلية السوق لتحسين كفاءة تعبئة الموارد الوطنية وتوزيعها.

5 ـ الإسهام في مكافحة الفساد باستئصال دوامة تبعثر السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والتجارة الخارجية المُعيبة ووسائل تنفيذها، وتجريد مصادره المالية من حاضنة القوى غير الحكومية والمؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

6 ـ كما يسهم «مُشْرِقْ» في تحسين الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية والمنافع العامة، وفي تقليص التفاوت في المداخيل والثروات، بتأكيد الجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في السياسة المالية العامة.

7 ـ وفي السياسة، يُسهم «مُشْرِق»، بوضوح الأهداف والسياسات وآليات التنفيذ، في تمكين السلطة الوطنية المنتخبة ديمقراطيًا، النزيهة والملهمة والقادرة، من تعزيز استقلالية الدولة والسياسات والقرارات الاقتصادية في مواجهة المصالح والضغوط الخارجية.

وفي تفاصيل السياسات، يستهدف «مُشْرِقْ» تأهيل نظام التخطيط الاقتصادي المركزي ومؤسساته ووسائله في صوغ وتنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية، وسياسة الاستثمار، وسياسة التجارة الخارجية، وتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر بشروط توطين الصناعات المتقدمة، والاستثمار في برامج مشاريع البنية الأساسية التي تشمل:

أ ـ البنية الأساسية الاقتصادية (المادية)، وتشمل مشاريع الطرق والنقل والموانئ والمطارات، والسدود، لدرء الفيضانات والحفاظ على المياه، ومشاريع الاتصالات ومشاريع الصناعات الأساسية كالكهرباء والمياه الصالحة للشرب.

ب ـ البنية الأساسية الاجتماعية، وتشمل مشاريع الخدمات العامة التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية، ومشاريع تنمية الموارد البشرية، ومشاريع المنافع العامة كمشاريع مجاري المياه المستعملة وتخطيط المدن وتوسيع المساحات الخضر فيها، وفي المشاريع الترفيهية.

ج ـ البنية الأساسية البيئية، وتشمل مشاريع تنمية الموارد الطبيعية، بما فيها المائية والأراضي الزراعية والمعدنية والفضاء، والحفاظ على التنوع الحيواني والنباتي والكائنات في البيئة الطبيعية. ومشاريع الصحة البيئية من المخلفات الصناعية والطبية والاستهلاكية.

وفي المرحلة الراهنة، ومدتها ثلاث سنوات، يتم توزيع مجموع الإيرادات النفطية وأرباح القطاع العام والدين العام المحلي والقروض الأجنبية، كالتالي: يمنح منهاج الاستثمار السنوي نسبة 50 بالمئة من الإيرادات النفطية وأرباح مشاريع القطاع العام لتمويل المشاريع الحكومية، وتمنح الموازنة المالية نسبة 50 بالمئة من الإيرادات النفطية، ومجموع بقية الإيرادات العامة. وتكون أولويات الاستثمار الحكومي، كالتالي:

(1) تنفيذ برامج ومشاريع إعادة الإعمار في المناطق المتضررة من الإرهاب والفقيرة (المرحلة الأولى 10 برامج متكاملة المشاريع الكثيفة العمل في المحافظات).

(2) مراجعة وتقييم مشاريع الاستثمار في قطاع النفط، الإنتاج والتصنيع والصادرات، بإشراف مجلس التخطيط الاقتصادي.

(3) تنفيذ مشاريع إعادة تقييم وتأهيل مشاريع القطاع العام الصناعية والزراعية والخدمية، بإشراف وزارة التخطيط.

(4) تنظيم الاستيراد من السلع الغذائية والمنتجات الاستهلاكية الضرورية ومستلزمات مشاريع الاستثمار بتقليص قيمة الاستيراد بما لا يقل عن 30 بالمئة.

(5) تمويل المصارف الحكومية المتخصصة للمشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية المتعثرة.

وفي تحديث المؤسسات، يستهدف «مُشْرِقْ»:

(أ) تأكيد الوحدة السياسية للدولة، والمركزية في صوغ وتنفيذ السياسات والقرارات والاتفاقيات الاقتصادية والنفطية، وفي تحديد السياسات المالية والنقدية الكلية والتجارة الخارجية، وفي تحديد معايير الاستثمار الحكومي، بتوجيه مجلس التخطيط الاقتصادي وإشرافه المباشر في إطار أنظمة وصلاحيات اتخاذ القرارات الاقتصادية والإنمائية وتنفيذها بكل المستويات.

في العراق، أدى النمط السيئ في استخدام قوة الريع النفطي، بدرجات متفاوتة، من جانب السلطات الحاكمة، وتقييد النشاط السياسي، واستمرار الفشل في إدارة الاقتصاد والتنمية، إلى تباطؤ الحراك الاجتماعي وضعفه في التأثير في الأحداث العامة ليصبح المواطنون منشغلين بالمصالح الفردية الآنية.

(ب) صدور قانون مجلس التخطيط الاقتصادي وقيام وزارة التخطيط بمهمات الإعداد الفني لقرارات المجلس وبت مشاريع الاستثمار الحكومي المقترحة من الوزارات والمؤسسات العامة، ومراجعة مشاريع خطط التنمية الوطنية (2021 ـ 2025).

في «مُشرِقْ»، يتم العمل بنموذج ثنائية الاقتصاد المخطط مركزيًا مع آليات السوق التنافسية، حيث يتولى مجلس التخطيط الاقتصادي ووزارة التخطيط، لا وزارة المالية، تحديد أولويات السياسات الاقتصادية، ومنها السياسة النفطية في الإنتاج والتصنيع والصادرات، وتعبئة وتوزيع الإيرادات العامة بين الاستثمار والنفقات الحكومية الجارية، وتوزيع الإيرادات النفطية في مرحلتين وبنسب تراوح بين 30 بالمئة و50 بالمئة في المرحلة الأولى وأمدها ثلاث سنوات، وبين 50 بالمئة و70 بالمئة في المرحلة الثانية وأمدها خمس سنوات، لتمويل الاستثمارات الحكومية، بينما تترك الحرية للسوق في توزيع موارد العمل والسلع الاستهلاكية والرأسمالية. تتلخص الإجراءات العملية للمنهجية «الجديدة» في قيام وزارة التخطيط بإعداد جدول زمني تفصيلي يتضمن تفاصيل وثيقة الخطة، ومجالات الدراسات والمعلومات والإجراءات المطلوبة لصوغ الأهداف والسياسات والبرامج والمشاريع.

وفي المسألة الاجتماعية، نُدرِكُ أن من الخطأ تجريد التحليلات الاجتماعية من مضامينها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والثقافية. كما أن من الخطأ فَرضَ الأيديولوجيا الاجتماعية في صوغ النظام الاقتصادي. وفي رأينا، أن العكس هو الصحيح. ولأن مبررات «مُشرِقْ» لا تقتصر على تحليل سلوك المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك والتشغيل والأسعار وكيفية تحديدها،

فالحاجة دائمة إلى معرفة التأثيرات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من جهة، وبين مراكز قواها من جهة ثانية.

في العراق، أدى النمط السيئ في استخدام قوة الريع النفطي، بدرجات متفاوتة، من جانب السلطات الحاكمة، وتقييد النشاط السياسي، واستمرار الفشل في إدارة الاقتصاد والتنمية، إلى تباطؤ الحراك الاجتماعي وضعفه في التأثير في الأحداث العامة ليصبح المواطنون منشغلين بالمصالح الفردية الآنية. كما أدى سوء الانتفاع من الريع النفطي الوفير إلى تراجع قيم العمل وإنتاجية القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية كافة، وأسهم في ضمور النقابات، وتشويه دور منظمات المجتمع المدني، وفي إحداث تغيير ذات شأن في هيكل المجتمع لمصلحة الفئات السياسية والثرية التي تتربع على قمة السلطة الحاكمة، بينما تهبط الطبقة المتوسطة مع الأغلبية الساحقة من المواطنين الفقراء نحو قاعدة الهرم الاجتماعي. وفي الوقت الحاضر، يصبح التوصيف الذي يشمل المواطنين، والسلطة الحاكمة، والقطاع العام، والقطاع الخاص، المُغاير لمعايير تصنيف الطبقات الاجتماعية التقليدي، هو الأقرب إلى معرفة تأثيرات قوة الريع النفطي، القاعدة الاقتصادية المتينة للسلطة الحاكمة، في تحديد مراكز القوى الاجتماعية التي تتنافس للتقرب من السلطة بهدف الحصول على فرص العمل، والدخل، والمكاسب المالية والاقتصادية. والفريد في هذا النمط من التأثير، أنه يشتت التمييز الاجتماعي بين الطبقات التي تستمد صفتها عادة من قدرتها الإنتاجية والمعرفية وتراكم الثروات لديها. لذلك، يصبح إنهاء هيمنة صادرات النفط الخام في تمويل الإنفاق الحكومي بمعزل عن إسهامات المواطنين المشاركين في النشاط الاقتصادي المنتج، هو الخطوة الاستراتيجية الرئيسية في إحداث التغيير باستعادة ترتيب مراكز القوى الاجتماعية في الفعاليات الاقتصادية والتمييز بينها بمعايير مستويات الدخل، والتعليم، والثقافة، ومِلكية دور السكن، ومِلكية رأس المال في الأصول الإنتاجية.

ملحق
البيانات والتوقعات لأبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية للسنوات 2019 ـ 2026

يلخص هذا الملحق البيانات الفعلية والتوقعات (المخططة) للمؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية المعدة من جانب صندوق النقد الدولي وبالتعاون من السلطات العراقية للحقبة 2019 ـ 2026، التي نشرت بعد التطورات الاقتصادية والمالية المهمة نتيجة الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية بتأثير جائحة كوفيد-19. وقد نشرت في مرحلتين متقاربتين: **الأولى**، بتاريخ 11 شباط/ فبراير 2021 حيث تمت المناقشة السنوية بين «الصندوق» والحكومة، وكانت البيانات أكثر تفصيلًا، كما في إنتاج وصادرات وأسعار النفط الخام وإسهامات القطاعات غير النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتفاصيل الدين العام المحلي والقروض الأجنبية، وقد أشير إليها بالعلامة الفارقة®[15]. والثانية، بتاريخ 14 نيسان/أبريل 2021 في بنك البيانات الملحق بالتقرير السنوي

(15) انظر: IMF Executive Board Concludes 2020 Article IV Consultation with Iraq, 11 February 2021

«آفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن «الصندوق»[16]، حيث تم إجراء تعديلات في البيانات السابقة. ولقد جمعنا البيانات في «الجدول» من المصدرين للاستفادة منهما في إيضاح واقع وتطورات الاقتصاد العراقي في المستقبل بموجب سياسات الحكومة المهتدية بسياسات «الصندوق».

تجب الإشارة هنا إلى أنه لم تنشر تقديرات جديدة من «الصندوق» حتى الآن حول النقاط الواردة في الجدول، لذلك، بقيت البيانات الخاصة بأسعار برميل النفط المصدَّر وبيانات الاحتياطيات في العملة الأجنبية، على الرغم من ارتفاعها الكبير خلال الأشهر القليلة الماضية. كذلك لم يُنشر رسمياً أن الحكومة استخدمت زيادة الإيرادات النفطية الجديدة، إما بزيادة الإنفاق الحكومي في الموازنة المالية الاتحادية 2021 التي لم تتضح وتستقر مؤشراتها، وإما في زيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي العراقي.

من هذه المؤشرات، يمكن باختصار تحديد مظاهر تكريس الأزمة الاقتصادية المزمنة، كالتالي: انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وضآلة الطاقات الإنتاجية القادرة على تلبية الطلب المحلي والتصدير، وانخفاض مستويات الادخار – الاستثمار الوطنية، وانخفاض الاستثمارات الوطنية، ومعظمها الاستثمارات الحكومية الممولة بالإيرادات النفطية، واستمرار العجز الهائل في الميزان التجاري باستثناء صادرات النفط، وزيادة الدين العام المحلي، والاعتماد على القروض الأجنبية، واستمرار الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام.

أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية للسنوات 2019 ـ 2026

المؤشر الاقتصادي	2019	2020	2021	2022	2026
قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (بالتريليون دينار)	211864	188802	190908	199274	235290
نسبة التغير السنوية (بالمئة)	4.461	ـ10.885	1.115	4.383	3.304
قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالتريليون دينار)	262917	204961	276562	294773	374366
قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالمليار دولار)	222.434	172.119	190.733	203.292	258.184
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدينار)	6721574	5107118	6716613	6977465	7996816
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالدولار)	5687	4289	4632	4812	5515
نسبة إجمالي الادخار الوطني من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	15.565	1.899	17.597	15.009	12.943
إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم) ®	4.58	4.00	3.95	4.18	5.01
صادرات النفط (مليون برميل في اليوم) ®	3.97	3.43	3.39	3.59	4.30

(16) انظر: International Monetary Fund [IMF], «World Economic Outlook,» (11 April 2021).

سعر التصدير للبرميل (بالدولار)®	59.7	38.2	47.0	45.8	44.7
نسبة التضخم بأسعار المستهلك (بالمئة)	ـ0.199	0.573	9.366	7.537	2.000
إجمالي الإيرادات الحكومية (بالتريليون دينار)	99268.7	61429.0	119628.2	122691.6	140452.3
الإيرادات النفطية (بالمليار دولار) ®	78.297	46.472	65.421	67.900	79.520
الإيرادات غير النفطية (بالمليار دولار) ®	5.783	5.164	6.5	12.398	19.622
إجمالي الإيرادات الحكومية (بالمليار دولار) ®	84.080	51.636	71.921	80.298	99.142
إجمالي النفقات الحكومية (بالتريليون دينار)	96936.1	101970.6	145185.9	145506.3	150406.2
نسبة النفقات الحكومية الجارية من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة) ®	29.5	42.5	46.4	44.7	34.6
نسبة النفقات الحكومية الرأسمالية من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة) ®	7.3	7.9	10.6	8.1	7.0
نسبة صافي رصيد الموازنة الاتحادية من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة) ®	0.9	ـ20.3	ـ16.2	ـ12.4	ـ3.2
إجمالي الدين الحكومي (بالتريليون دينار)	125423.3	166331.8	192719.1	215985.9	269734.0
إجمالي الدين الحكومي (بالمليار دولار)	106	115	132	149	186
الدين الحكومي المحلي (بالمليار دولار) ®	36.2	45	65.0	86.3	133.2
الدين الحكومي الخارجي (بالمليار دولار)®(*)	69.8	70.0	67.0	62.7	52.8
رصيد الحساب الجاري ا(بالمليار دولار)	1.087	ـ25.525	ـ 0.027	ـ1.189	ـ5.736
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	0.489	ـ14.830	ـ0.014	ـ0.585	ـ2.222
نسبة رصيد الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة) ®	40.3	29.0	34.3	33.0	30.7
نسبة رصيد الاستيراد من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة) ®	ـ30.0	ـ35.6	ـ30.7	ـ29.2	ـ27.2
نسبة رصيد الحساب التجاري من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة) ®	10.3	ـ6.6	3.7	3.8	3.5
الاحتياطيات (بالمليار دولار)	68.0	54.1	60.0(**)	40.8	25.6
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	1182	1192	1450	1450	1450

(*) منها 40 مليار دولار ديون معلقة لثماني دول ترفض شطبها بموجب اتفاقية نادي باريس.
(**) إعلان رئيس الوزراء بتاريخ 2021/4/11.